العلاقات العربية الصينية وتأثيرها في العلاقات الصينية – الاسرائيلية (البدايات – التعاون – المواقف) دراسة تاريخية في العلاقات الدولية أ.م.د. عصام عبد الغفور عبد الرزاق الجامعة العراقية – كلية التربية للبنات

Arab-Chinese relations and their impact on Sino-Israeli relations
(Beginnings - Cooperation - Attitudes)
Historical study in international relations
Essam Abdul Ghafour Abdul Razzaq
Iraqi University - College of Education for Girls

Abstract

Chinese-Israeli relations China is one of the major countries in the emerging Asian trade to achieve this goal was need to set up an international foreign relations with many countries of the door to admit her importance in the Asian continent and in the face of various international forums on the one hand and other so China has established cooperative relations with the Zionist entity It is what is known at the moment the state of Israel after it emerged that the achievement of China's international interests is available in conjunction with the state of Israel is far from cooperative relations Bending competition, conflict and the selection of China's cooperation with Israel, the Arab side has lost a friend and ally uncertain was supportive of him in the Arab-Israeli conflict.

China has always played a role in opposing Western policies aimed at changing the identity of Arab land in Palestine. However, developments in the Arab position on the question of Palestine in the last quarter of the 20th century have led many countries to change their positions based on the positions of some Arab countries, At the political level and the exchange of ambassadors or at the economic level and the exchange of products and energy sources and other manifestations of normalization only limited. China as a major economic power in the world seeking to achieve its economic interests and secure the sources of economic imports in the level of funding, sources of energy and modern technology necessary to maintain and develop its growing economic capabilities have not been embarrassed to develop its relations with Israel, taking into account Israel's leakage of some secrets related to the US military industry.

الملخص

كان للعلاقات العربية دوراً مميزاً واثراً فعالاً في عرقلة واقامة علاقات صينية السرائيلية طيلة عقود عدة نظراً لما لها دور اقصاي ورئيسي في الحسابات الصينية خلال عقد الخمسينات ،السبعينات والثمانينات ، ولكنها في نهاية عقد التسعينات استطاعت السياسة الصينية الخارجية من مد جسور العلاقات واستجابت للضغط الاسرائيلي لان كفة المصالح المشتركة تحكم المصالح بالدرجة الاولى وفي الوقت نفسه تضاعفت الجهود الدبلوماسية

للدول العربية في تأثيرها السياسي على الصين وغيرها من الدول الغربية وتحقيق المكاسب لاسيما وجدت الصين الحليف الاستراتيجي من اقامة علاقات مع (اسرائيل) للحصول على التقنية العسكرية وتطويرها وكانت معضلة البحث تحديد الادوار السياسية ودراستها خلال الحقب التاريخية من اقامة العلاقات العربية—الصينية عند حصول الاخيرة على استقلالها عام 1949 وتقلب تلك السياسية مع مجريات الاحداث وتغلب لغة المصالح المشتركة على المجاملات والمشاعر وتحقيق المكاسب الذاتية تجاه الضغوط الاسرائيلية على الصين واختراق قارة اسيا والبحث عن حلفاء جدد واسواق جديدة لتصريف التقنية العسكرية واقامة علاقات دبلوماسية جديدة لدعم قضيتها تجاه العرب.

تحتل العلاقات العربية بمختلف دول العالم وضعاً متميزاً على مسرح الاحداث وتحظى باهتمام متزايد من الدول الكبرى بسبب قوة التأثير والتأثر المتبادلين في آن واحد في العلاقات الدولية وميزان القوى العالمية .

مثلت العلاقات العربية – الصينية احد اهم العوامل التي تكبح التعاون لإقامة علاقة قوية ومتينة بين الصين و (اسرائيل)، والصين بحكم علاقاتها التجارية الطويلة مع العرب وحجم المصالح المشتركة معهم لذلك لم تستطع تجاهلها فضلاً عن الجانب الديني ودخول الاسلام عن طريق التجارة لا الغزو العسكري فقد عزز العلاقات بينهم، في المقابل شكلت العلاقات الصينية – الاسرائيلية بالنسبة لاسرائيل جزءاً مهما من العلاقات الاسرائيلية الاسرائيلية التي تعمل على تطويرها بهدف خلق عمق سياسي لها في هذه الدولة الى جانب عمقها في الدول الغربية.

لم تنجح الجهود الاسرائيلية في اقتحام اسيا بالشكل المطلوب نتيجة الضغط العربي ، اذ قامت الدول العربية باستخدام الضغط السياسي على الدول الاسيوية لمنعها من اقامة تلك العلاقات عبر ادواتها النفطية وغير النفطية ، والسبب الاخر يعود الى موقف دول عدم الانحياز وموقفها المعارض لاسرائيل كونها دولة محتلة لارض عربية مسلمة، واتباعها سياسة التهويد والاستيطان وطرد شعب من ارضه فضلا عن البعد الثقافي وغياب العلاقة التاريخية بين (اسرائيل) والصين وبقية الدول الاسيوية.

وهذا ما سيتم دراسته من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، حيث جاء المبحث الاول بعنوان العلاقات العربية الصينية وبيان جذور ومديات تلك العلاقة الوثيقة ومدى تأثيرها في السياسة الخارجية الصينية والمبحث الثاني سلط الضوء على العلاقات الصينية الاسرائيلية واوجه التعاون الاستراتيجي والمصلحي في العلاقات ومراحل التطور التاريخي لتلك العلاقات، والمبحث الثالث والاخير جاء بعنوان موقف الصين من الصراع العربي-الاسرائيلي .

مشكلة الدراسة هي دراسة معضلة العلاقات المعقدة بين الطرفين العربي-الاسرائيلي مع المشترك الاسيوي وهو الصين من خلال تقييم رؤية تحليلية للعلاقات التي تربطهما وفق نقطة مشتركة هي المصالح الاقتصادية والسياسية مع العالم العربي ، وتحقيق الهدف من خلال عبر كشف المضمون الحقيقي للعلاقات العربية-الصينية وما تأثيرها باتجاه العلاقات الصينية-الاسرائيلية وهذا يقود وفق استخدام المنهج التاريخي التحليلي الوصفي لان وصف بيئة العلاقات بينهما دون تحليلها لا يكفي وعرض اليات التعامل في العلاقات بينهما في ظل التحولات العالمية المستمرة.

المبحث الاول: العلاقات العربية-الصينية (تطورها - مجالاتها - ابعادها)

بدأت العلاقات العربية-الصينية في ظل مبادئ التحرير الوطني والاستقلال والتضامن الأفريقي-الاسيوي الذي كان من مقررات مؤتمر باندونغ عام 1955في اندونيسيا (1).

ادركت الصين الاهمية الاقتصادية والسياسية للبلدان العربية لذا سعت للحصول على اعترافها – الدول العربية ومساندتها في مواجهة السياسة الامريكية التي كانت ترمي حينذاك الى فرض حصار عليها عبر سلسلة من الاحلاف العسكرية التي تمتد من اليابان الى الشرق الاوسط، في الوقت الذي كانت فيه الصين تطمح لشغل مقعدها في الامم المتحدة الذي كانت تشغله بدلاً عنها تايوان مع معرفة الصين ان الدول العربية كانت تحت السيطرة الغربية ، ولم يكن موقفها واضح وايجابي تجاه الصين ولكن في الوقت نفسه لم تساند السياسة الامريكية تجاه الصين (2) ، ومن الامثلة التي تؤكد على ذلك ان اكثر البلدان العربية ومنها السعودية ومصر واليمن وسورية لم تصوت في الجمعية العامة للامم المتحدة لصالح المشروع الامريكي الذي تقدمت به في شباط عام 1951 حول اتهام الصين بالعدوان وتدخلها في الحرب الكورية ، وكان لهذا الموقف العربي اثره الكبير في السياسة الخارجية الصينية والحسابات الصينية المستقبلية .

مرت العلاقات العربية الصينية بثلاث مراحل رئيسية هي:

اولاً: مرحلة التضامن العربي-الصيني-الافريقي: التي بدأت مع انعقاد مؤتمر باندونغ في اندونيسيا والذي كان اول تجمع دولي للدول الحديثة الاستقلال في افريقيا واسيا والعالم العربي ، وكان اول تجمع خارج نطاق المعسكرين الغربي والشرقي ، وهذا التجمع مهد لظهور حركة عدم الانحياز ، وتم اجراء العديد من الاتصالات المباشرة بين القادة العرب ورئيس الوزراء الصيني شو ان لاي ومن نتائجها تأييد الصين للحقوق العربية في فلسطين ، والتنديد بسياسة التهويد والاستيطان الاسرائيلي في فلسطين ورفض الطلب الاسرائيلي للحصول على العضوية في المؤتمر المذكور (3).

ثانيا: مرحلة الاعتراف العربي بالصين الشعبية⁽⁴⁾: اعترفت مصر بالصين في 16 آيار عام 1956 وايضا سورية في 4 تموز ، واليمن في 21 آب من العام نفسه ايضا⁽⁵⁾، وكان اعتراف الدول العربية بالصين تعبيراً قويا واشارة عن تحرر السياسة الخارجية للدول العربية من الهيمنة الغربية.

ثالثاً: مرحلة التعاون والتطور والتضامن: ففي هذه المرحلة بدأت التعاون مع الدول العربية منذ عام 1956 من خلال وقوف الصين بقوة الى جانب القضايا التحررية العربية في كل من الجزائر وتونس والمغرب ، وكما وقفت بجانب مصر في تأميم قناة السويس ومساندتها ابان العدوان الثلاثي عام 1956 ، بالمقابل ايدت الدول العربية على حصول الصين على مقعد دائم في الامم المتحدة (6).

لقد اكدت الاحداث التاريخية ان سياسة الصين تجاه البلدان العربية بقيت ملتزمة تجاه قضاياه المصيرية وبالذات موقفها من القضية الفلسطينية ، وهذه التي ميزت العلاقات العربية-الصينية واستثمرتها الصين في اقامة علاقات مستقلة من خلال مجالات متعددة ابرزها هي :

اولاً: العلاقات الاقتصادية: يعود تاريخ العلاقات العربية - الصينية تاريخيا الى القرن الخامس قبل الميلاد عندما فتح طريق الحرير واصبح يستخدم للتبادل بين الصين والشرق الاوسط، وقد ساهم الطريق في زيادة التبادل بين الشرق والغرب سياسياً واقتصاديا وثقافيا وعندما تعرضت الصين والعالم العربي في العصر الحديث لعدوان الدول الاستعمارية مما ادى الى اضطراب التبادل بكل انواعه حتى تقطعت علاقتهما تقريباً، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 دخلت العلاقات بين الطرفين عهداً جديداً وعاد بالتدريج التبادل في المجالات الاقتصادية والثقافية مع بقاء العلاقات محدودة في مرحلة الحرب الباردة نتيجة الارتباطات بنظام ثنائي القطبية (7) ومع ذلك ظل الوطن العربي حقلاً تجاريا واسعاً وسوقاً للتجارة الصينية وكانت الاخيرة تشكل طرف منافس مرغوب به بمعنى ان العلاقات التجارية الصينية العربية والعامة وبالمقابل استفادت الصين من تدفق العملة الصعبة التي تحصل عليها من تجارتها مع الدول العربية لتطوير قطاعاتها الصناعية الجديدة (8).

مع اهمية الميزان التجاري في السياسة الاقتصادية الصينية مع المنطقة العربية الا ان التجارة الخارجية للدول العربية أشرت انخفاضاً مقارنة بحجم التجارة الخارجية مع الاطراف الدولية الاخرى⁽⁹⁾ ، اذ لم يتعد حجم التبادل والتعامل التجاري بين الطرفين (1.60) بليون دولار عام 1984 والتي تشكل (3.3%) من اجمالي التجارة الصينية الخارجية واقل من (1%) من اجمالي التجارة العربية لذلك العام ، في حين كانت قد ازدادت الصادرات الصينية الي الدول العربية في العام 1974 عنه في العام 1973 بنسبة (42%) ، اما الصادرات الصينية الى الدول العربية قد ازدادت في عام 1975 عنه في عام 1974 بنسبة (68%) الا انها عادت فهبطت في العام 1979 واستمرت هكذا حتى منتصف الثمانينات ، ولم تكن الواردات الصينية من الدول العربية صغيرة الحجم فقط وإنما متغيرة الاتجاه ، كما ان الميزان التجاري بين الجانبين كان لصالح الصين وذلك لان الصادرات الصينية الى الدول العربية في عام 1985 كانت اكثر من اربعة اضعاف قيمة وارداتها من الدول الغربية $^{(10)}$ ، مما افضى الى حصول فائص تجاري للصين بلغ حوالي 2 بليون دولار، ومع ذلك لم ينحصر التعاون العربي-الصيني في حدود السلع بل امتد ليشمل التبادل الخدمي لاسيما في مجال المقاولات ورافق انفتاح الصين على العالم الخارجي عام 1979 مما زاد وضاعف من عقود المقاولين الصينيين في الدول العربية (11)، اما في المدة (1989 – 1994) فنجد ان التبادل التجاري بينهما شهد تطوراً ونمواً ملحوظاً اذ زادت من (675) مليون دولار عام 1989 الى (1354) مليون دولار عام 1994 ، وتعد الصادرات العربية الى الصين من النفط والغاز والاسمدة والبتروكيمياويات والفوسفات والالمنيوم والسلع الوسطية وغيرها ، اما صادرات الصين الى الدول العربية فتتمثل بالسلع الاستهلاكية والكهربائية والصناعية والالبسة وغيرها من السلع الاخرى ⁽¹²⁾ وتشير الدلائل الاقتصادية الى زبادة الواردات الصينية من الدول العربية ولاسيما الى دول الخليج العربي مستقبلا (بعد حرب الخليج الثانية عام 1991) وذلك لاحتياجات السوق المحلية الصينية المستقبلية للنفط والغاز بعد ارتفاع اسعارها عالمياً والى ما شهدته الصين من نهضة صناعية واقتصادية كبيرة ، كما وانه في عقد التسعينات اقامت الكثير من المشاريع الاستراتيجية في الدول العربية وبمساعدة الصين ، اذ اقامت الاخيرة الكثير من المشروعات الاستراتيجية في الدول العربية وبمساعدة صينية منها بناء مناطق صناعية ومنشأت انتاجية وبناء اكثر من مشروع مشترك منها بناء موانئ في الاقطار العربية من اجل تعزيز قدراتها لدخول الاسواق العالمية وبسلع ذات جودة عالية واسعار تنافسية وبمساعدة عربية صناعيا وتقنياً وانمائيا وعقد العديد من الاتفاقيات التجارية المشتركة مما يدل على اتساع العلاقات الاقتصادية والتجارية والتي اصبحت ارقام اساسية في فلك السياسة الصينية الخارجية واصبحت العلاقات العربية حليف دائم للتقدم والتطور للقطاع الصناعي والتجاري الصيني. (13).

ثانياً: العلاقات العسكرية:

بدأت العلاقات العسكرية التسليحية العربية-الصينية بشكل واضح وملحوظ في ستينات القرن الماضي ، وتلك العلاقات جاءت نتيجة لعدة مضامين واهداف مشتركة لكلا الطرفين من اجل الظهور والبروز كمراكز استقطاب دولية لها تأثيراتها على الصعيد الدولي وانها تحقق المصلحة القومية لكلا الطرفين ، فضلا عن المناخ السياسي المضطرب الذي مرت به المنطقة العربية وتفاعلها مع القضية الفلسطينية وحروبها مع (الكيان الصهيوني)(14).

تلك العلاقات اخذت حيزا في علاقاتهما بشكل اعمق واوضح في عقد السبعينات والتي انطلقت من التوجه الصيني الجديد المضاد للعزلة التي فرضتها على نفسها منذ استقلالها عام 1949 الى سياسة الانفتاح على المحيط العالمي الخارجي $^{(15)}$ وفي ذات الوقت مع توجه اكثرية الدول العربية لاعتماد سياسة تعدد مصادر التسليح بدلا من اعتماد احادية المصدر ، وتعد مصر اول الدول العربية التي اشترت السلاح وقطع الغيار من الصين بعد حرب تشرين الاول عام 1973 والى حد الان مع فارق الاختلاف في الظروف والنفقات والمعدلات التسليحية $^{(16)}$ وبعد مصر جاء العراق وتحديداً في حربه ضد ايران عام 1980 ، وجاءت السعودية بعد ذلك لتعقد صفقة الصواريخ البالستية (ارض-ارض) ومتوسط المدى عام 1985 ، وعقدت سورية ايضا صفقة لشراء اسلحة وقطع غيار عسكرية عام 1986 ودخلت هذا الميدان السودان كدولة جديدة مشترية للسلاح الصيني $^{(17)}$.

كما ان هناك معلومات تشير الى توريد الصين لمفاعلات نووية لعدد من الدول العربية منها السعودية (والتي زودتها فيما بعد لباكستان في تطوير برنامجها النووي)⁽¹⁸⁾. وسورية لاستخدامها لاغراض سلمية، وقد بلغت قيمة استيرادات الاسلحة العربية من الصين للمدة من 1971 – 1985 كانت قد بلغت (مليارين و 195 مليون دولار) وقد ارتفعت هذه المبالغ نتيجة لزيادة الشراء مع نهاية عقد الثمانينات ، وهذا يدل على تطور مجال العلاقات العسكرية والتسليحية بين الدول العربية والصين ويؤكد على اهميته للمنطقة العربية وهذا ربما يعود الى احتدام الصراع العربي الصهيوني (19).

ان التوجه الصيني نحو بيع السلاح الى الدول العربية يأتي في اطار طموح الصين للسيطرة على السوق العربية ويدخل هذا ضمن الاهداف التجارية لتطوير المصانع والقطاع الصناعي والهدف الاخر هو ان يكون لها دور في المفاوضات الدولية لتسوية الصراع العربي الصهيوني (20) ولابد من الاشارة الى ان تطور العلاقات العربية الصينية قد اثر على علاقاتها مع (اسرائيل) بصورة مباشرة، ومن ثم في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية لاحقاً وهذا انعكس ايجابيا في مواقفها تجاه القضية الفلسطينية ومحور الصراع العربي الاسرائيلي ولعل اكبر دليل على ذلك ما ذكره رئيس الوزراء الصيني دينغ شياو بينغ في عام 1979 بضرورة تفادي اي صراع مباشر مع الولايات المتحدة

فضلا عن تجنب الاعلان حتى في وسائل الاعلام عن اي عداء مع (اسرائيل) بل العكس الاعلان عن الانحياز الى جانبها لان هذا سيصب في صالح العلاقات وهذا ما ادى الى تنامي العلاقات الصينية الامريكية (21). لكن في الوقت ذاته تنامت العلاقات الصينية الصينية الاسرائيلية التجارية في مجال عقد الصفقات التسليح وتوريد قطع الغيار عن طريق بعض الشركات الصينية ذات المساهمة المختلطة والتي كانت لا تحمل الصفة الرسمية للدولة ولم يتم الاعلان عن تلك الصفقات علانية خوفاً من اثارة مشاعر الدول العربية وافساد علاقاتها التجارية والسياسية بالدرجة الاولى (22)

عزز هذا الرأي بعد جنوح بعض الدول العربية الى الاعتراف (باسرائيل) لاسيما بعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1983 عبر تشجيع القيادة الصينية الى التمسك بالحقوق العربية وتشجيعها لمنظمة التحرير الفلسطينية على سلوك خيار المفاوضات مع (اسرائيل) و التمسك بالحقوق في نفس الوقت.

وايدت الصين رغبتها في حضور مؤتمر مدريد للسلام عام 1994 ، وقد حال دون ذلك اشتراط (اسرائيل) على الصين اقامة علاقات دبلوماسية معها ، لتكون مفتاحاً للدخول الى المؤتمر لكن الاخيرة رفضت الشرط الاسرائيلي، وابدت الصين موقفها الداعم للجانب العربي في قضاياه (23).

يبدو ان القيادة الصينية اتخذت موقف الوسط ازاء الصراع في الشرق الاوسط وتبنت بشكل عام خط المعتدلين العرب وابتعدت عن نهج المتشددين حفاظاً منها على مصالحها التجارية وعلاقاتها العسكرية وضمان استمرار تدفق النفط العربي لضمان استمرار التطور الصناعي وبناء القطاعات دون اثارة الولايات المتحدة المنحازة في سياستها الى (اسرائيل).

ثالثاً: العلاقات السياسية:

تباينت العلاقات العربية-الصينية على المستوى السياسي بين الهدوء احياناً والتوتر والفتور احياناً اخرى ، وكان للظروف الدولية الاثر الكبير في تكوينها ، وكانت القضية الفلسطينية وتأييد الصين لها من جهة والدعم العربي للاعتراف بالصين الشعبية التي اعلن عنها عام 1949 من جهة اخرى ، وابرز هذه المحددات للعلاقات كانت بالشكل الآتى:

اولاً: الموقف العربي تجاه الصين:

تأخرت الدول العربية بالاعتراف بالصين الشعبية التي اسسها الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسي تونغ ولم تمضي عدة سنوات على قيام الصين الا واعترفت بها مصر عام 1956، اعقبتها سورية واليمن ثم المغرب في العام نفسه والعراق والسودان عام 1958، واستمرت الدول العربية بالاعتراف وكان اخرها المملكة العربية السعودية التي اعترفت بالصين ولم تلغي اعترافها بتايوان بنفس الوقت، واقامت السعودية اول علاقة دبلوماسية معها في تموز عام 1951 بعد ان شهدت علاقات الطرفين تعاون اقتصادي وعسكري بدأ منذ عام 1956م الا انه كان بعيداً عن العلاقات السياسية البدلوماسية (25).

وعلى الرغم من ذلك فان الصين انتهجت سلوكاً ايجابياً تجاه القضايا العربية على الرغم من اعتراف (اسرائيل) بالصين الشعبية في اول ايامها الا ان الصين بقي موقفها مستمرا لصالح القضايا العربية.

ثانياً: الموقف الصينى ازاء الصراع العربي-الاسرائيلي

اتسم الموقف الصيني ازاء القضية الفلسطينية بصورة عامة بعدة مواقف وتغيرات حسب الظرف السياسي والمصالح القومية للصين ، الا ان السمة البارزة في تلك المواقف كانت تأييد القضية الفلسطينية ، على الرغم من اقامتها علاقات دبلوماسية مع (اسرائيل) عام 1992، حيث تم تأسيسها في ضوء الظروف والمستجدات للنظام الاقليمي والعالمي (26) كونها المتغيرات كانت وفق الآتي :

المرحلة الاول: في الخمسينات من القرن الماضي كانت الصين تنظر الى (اسرائيل) كونها دولة من دول العالم الثالث، لاسيما في ضوء التصرف الاسرائيلي السريع في الاعتراف بالصين ، وتعامل الصينيون مع (اسرائيل) بحذر شديد دون مقاطعتها وهو ما يبرر موقف اعترافها كدولة في اسيا ، لكن سرعان ما تغيرت المواقف بعد اعلان الحرب الكورية اذ عدت الصين (اسرائيل) بانها تسير وفق اتجاهات السياسة الامريكية وعدتها اداة امبريالية لتمزيق الشرق الاوسط عامة والمنطقة العربية خاصة ، وزاد التقارب مع العرب وتأييدهم بعد العدوان الثلاثي على مصر الذي اشتركت به (اسرائيل) والذي جعل من الصين تصطف الى جانب القضايا العربية (27) وكان هذا مقدمة لعقد حركة عدم الانحياز ومشاركة الصين فيها.

المرحلة الثانية: خلال مدة الستينات وتمثلت بالسياسة الصينية التي نددت بالوجود الاسرائيلي في الوطن العربي ونظرت اليها كنظرتها الى الولايات المتحدة صاحب السياسية الاستعمارية ، وبالتالي فان النظرية التي تبنتها تجاه القضية الفلسطينية هي نظرية ماوتسي تونغ وتبني مفهوم الكفاح المسلح الطويل الامد لتحرير فلسطين وان الصراع العربي—الاسرائيلي لا يحل سلمياً، ولاشك في ان حرب عام 1967 والعدوان الاسرائيلي على العرب وبدعم امريكي اثبت صحة النظرية، بالمقابل ظهر في هذه المرحلة الدور الصيني في اسناد القضية العربية تجاه هذا الموقف (28).

المرحلة الثالثة: خلال السبعينات بدأت الصين تدرس الامور الخارجية من منظور خلافاتها مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) واصبحت تنظر للمشكلة من جوهر ان الشرق الاوسط والوجود الاسرئيلي فيه هو جزء من الصراع والتنافس بين الدولتين العظمتين للسيطرة على المنطقة وان قضية فلسطين هي مسألة نضال شعب ضد السيطرة والعدوان.

اشرت الاحداث في هذه المرحلة تغيراً واضح في السياسة الصينية الخارجية تجاه القضايا العربية لاسيما بعد دخولها الامم المتحدة عام 1971 لاسيما مع التقارب الصيني الامريكي تغير لغة الخطاب الامريكي الذي اتجه نحو الخطاب الدبلوماسي بعد ان كان يشهد لغة الصراع والاتهامات وهذا اسهم في توقف الصين عن دعم حركات التحرر والمناداة بالكفاح المسلح والدعوة الى اقامة التفاهمات السياسية واللجوء الى الحلول السلمية والدبلوماسية لاسيما بعد تثبيت عضويتها في مجلس الامن كأحد الاعضاء الخمس الدائمين ، وبالتالي توقفت الصين عن المناداة بالقضاء على (اسرائيل) وعدتها (امر واقعا وهذا ما صرحت به الصين في اكثر من محفل دولي بانها لا توافق على القضاء على (اسرائيل) ولكنها في الوقت نفسه اعلنت انها لا تعترف باسرائيل قبل تسوية الصراع العربي الاسرائيلي (30).

يبدو ان التغير في الموقف الصيني وتأييد التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي يفسر ان الصين دعمت (اسرائيل) بطريقة غير مباشرة لاسترضاء للولايات المتحدة الامريكية لايمانها ان وجود (اسرائيل) في المنطقة هو بمثابة فرض طوق امني حول الاتحاد السوفيتي الذي كان العدو الاول للصين وهذا من شأنه يطوق التقدم السوفيتي في جنوب شرق اسيا.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة الثمانينات وهي امتداد لمرحلة السبعينات فلم تتوان الصين عن ادانة الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 والانسحاب منه وتأييد القضية الفلسطينية والدعوات لعقد مؤتمرات للسلام وتحت اشراف الولايات المتحدة واستمر موقفها هذا في مرحلة التسعينات الذي وصف بالتوازن السياسي حتى عند ازمة الخليج الثانية والغزو العراقي للكويت الذي اتسم موقفها بالغموض والحياد في آن واحد (31).

المبحث الثانى

العلاقات الصينية- الاسرائيلية (الاهداف ، الغايات ،المصالح)

بدأت العلاقات الصينية – الإسرائيلية عندما باشرت الصين الوطنية بقيادة حزب الكومتنانغ بقيادة الزعيم الوطني صن يان سن باقامة علاقات مع (اسرائيل) لاسيما بعد التعاطف الذي ايدته حكومة الصين الوطنية تجاه مطالب الحركة الصهيونية بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (32). ومع انتصار الصين الماوية في حربها الاهلية ضد الصين الوطنية اعترفت (اسرائيل) بجمهورية الصين الشعبية في التاسع من كانون الثاني عام 1950 وهي من اوائل الدول في الشرق الاوسط التي اعترفت بالصين والدولة السابعة في العالم التي تعترف بجمهورية الصين الشعبية. وكان هذا الاعتراف له دلالات ورؤية اسرائيلية كون (اسرائيل) كان لها ميول اشتراكية معتدلة ولما الصين دولة اشتراكية من الحجم الثقيل وهناك تشابه ايديولوجي من النواحي الفكرية والتنموية يمكن ان يكون رصيداً في علاقات الطرفين الدولية، بالمقابل تأخرت الدول العربية كثيراً في قضية الاعتراف بالصين الشعبية، بل وقفت مع علاقات الطرفين الدولية، بالمقابل تأخرت الدول العربية كثيراً في قضية الاعتراف بالصين الشعبية في ظهور (اسرائيل) بمظهر عدم الانحياز امام العديد من دول العالم الثالث واستطاعت الاستفادة من علاقة وثيقة مع دولة السوية عملاقة سكانياً تخدمها في مرحلة لاحقة من عمر اقامة العلاقة مع الصين الشعبية (34).

في ايلول عام 1950 صوتت (اسرائيل) في الامم المتحدة لصالح السماح للصين الشعبية بأخذ مقعد دائم في الامم المتحدة ، ومن ذلك الوقت ظلت (اسرائيل) جزءا من مجموعة الدول الخمسة عشر التي ظلت تطالب بانظمام الصين الشعبية الى مجلس الامن كعضو دائم ، ويبدو ان (اسرائيل) كانت تطمح لكسب ود الصين وتأسيس علاقات مستقبلية معها (35).

وخلال الحرب الكورية (1950–1953) وقفت الحكومة الاسرائيلية بقيادة بن غوريون مع خطة الامم المتحدة القائمة على الفصل بين الكوريتين وبحسب بعض التحليلات السياسية والاستراتيجية فسرت خطوة (اسرائيل) على

انها اقتربت كثيراً من موقف الهند في اشتراكها في دعم جهود الامم المتحدة في شبه الجزيرة الكورية من جهة ، وتطوير علاقات التقارب والصداقة مع الصين الشعبية من جهة ثانية (36).

هذا الود والتقارب في العلاقات بين الطرفين لم يستمر فسرعان ما تأثرت العلاقات الصينية الاسرائيلية بمشاركة الاخيرة في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فقد شجبت الصين هذا العدوان مما ادى الى عدم تلبية الدعوات الاسرائيلية في تطوير العلاقات ووصولاً ألى التبادل الدبلوماسي هذا من جهة (37) ومن جهة اخرى ادى التقارب الهندي الاسرائيلي من خلال بحث الهند عن وسائل لوجستية لتقوية نفسها في كل المجالات ، ووجدت في التقارب مع (اسرائيلي) ضالتها على حساب مواقفها المؤيدة للعرب ارضاءاً (لاسرائيل) ووصل الامر الى اعتراف نهرو (بإسرائيل) وفتح مكتباً تجاريا اسرائيلياً في بومباي وتحول لاحقاً الى قنصلية رسمية في حزيران عام 1953.

والذي ادى لاحقا الى تعاون عسكري في المجالات الامنية والدفاعية وعقد صفقات السلاح مع (اسرائيل).

فقد اثر هذه التعاون بينها على الصين بشكل كبير لاسيما اثر اكتشاف القيادة الصينية ان الهند استخدمت اسلحة اسرائيلية في المعارك التي جرت على الحدود الهندية-الصينية عام 1962⁽³⁹⁾ وكان لهذه الواقعة اثر كبير في الحسابات الصينية في الحد من الرغبة الاسرائيلية في التقارب واقامة علاقات ، فضلا عن المشكلات الداخلية التي واجهت الصين التي جعلتها تنطوي على نفسها وتقلص من علاقاتها الخارجية وتتوجه داخليا لادارة البلاد وتطبيق سياسة الاعتماد على الذات (41).

ويمكن القول ان ستينات القرن الماضي شهدت جموداً شبه كامل في العلاقات الصينية -الاسرائيلية نتيجة المتغيرات الاقليمية والدولية فضلاً عن الداخلية للصين نفسها.

كانت ردة فعل الصين ايجابية تجاه القضايا العربية فقد اعترفت الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مكتب تمثيلي لها في بكين، وبهذا فقد سبقت الصين دول العالم غير العربية، وعد الرئيس ماو (اسرائيل) قاعدة للامبريالية العالمية ولابد من ازالتها من الوجود فضلا عن تزويد فصائل المقاومة الفلسطينية بالسلاح والتدريب والكفاح المسلح ضد (اسرائيل) بسبب تعاون الاخيرة مع عدوها اللدود الهند في حربها عام 1962. (42) وازدادت الادانة الصينية لاسرائيل عقب عدوانها على الدول العربية في حزيران عام 1967 ورفض الصين كل الجهود الدولية لايقاف الحرب، وعدت الصين القرارات الصادرة عن مجلس الامن بهذا الخصوص هي مؤامرة امريكية—سوفيتية ضد العرب لانقاذ (اسرائيل) .

ويمكن تفسير موقف الصين المتشدد تجاه (اسرائيل) نتيجة موقف الغرب المتشدد مع الصين والمؤيد لاسرائيل في صراعها مع الاتحاد السوفيتي ودور الاخير في تغذية الثورة الثقافية في بكين ودعم التظاهرات الطلابية عام 1965 اذ عد الاتحاد السوفيتي العدو الرئيسي ، لذلك عملت الصين على تطويق وجوده في الشرق الاوسط من خلال التقرب الى الدول العربية واسناد قضاياهم المصيرية .

وكان من نتئائج العدوان الاسرائيلي في حزيران عام 1967 ان يكون عامل العداء الصيني للاتحاد السوفيتي سبباً لاقامة العلاقات الاسرائيلية الصينية خلال الحقبة القادمة او بمثابة جسراً للعلاقات بينهما (44).

اختلفت العلاقات الصينية الاسرائيلية جذريا في سبعينيات القرن الماضي عن عقد الستينات فقد جرت تطورات سياسية كبرى كانت معظمها تصب في مصلحة (اسرائيل) وتخدم مشروعها في عودة العلاقات مع الصين وجرى ذلك في زيارة هنري كيسنجر مستشار الامن القومي السرية الى بكين في 21 تشرين الثاني عام 1971 وكانت الغاية منها ازالة الخلافات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية وفتح الطريق لتطوير العلاقات بينهما واقناع القيادة الصينية بتجاوز العقبات العقائدية وتشكيل جبهة مشتركة واقامة تحالف صيني – امريكي امام النفوذ السوفيتي ، ولاقت تلك الافكار قبولاً كبيرا من الجانب الصيني ومهد لأول زيارة قام بها رئيس امريكي الى الصين (حه). اذ قام الرئيس ريتشارد نيكسون يرافقه هنري كيسنجر بزيارة الى الصين للمدة من 21–28آذارعام1972 ونتج عنها التوقيع على اعلان شنغهاي الذي يعد اهم وثيقة مرشدة في العلاقات بين البلدين وارتفعت لاحقاً الى اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما (46).

لقد فتح التحسن في العلاقات الصينية-الامريكية الباب على مصرعيه امام دخول (اسرائيل) الى الصين ، فضلا عن وجود تفاهمات جمعت بين الطرفين والتقاء المصالح المشتركة بوجه التهديد المستمر للاتحاد السوفيتي ، فقد رأت الصين ان وجوده يمثل خطراً على مصالحها في اسيا في الوقت الذي كان الاتحاد السوفيتي غارقاً في المستنقع الافغاني ، فيما رأت (اسرائيل) ان الاتحاد السوفيتي يمثل عدوا لها في الشرق الاوسط لانه يؤيد ويساعد الدول العربية في حربهم ضدها ، لاسيما في حربها ضد العرب في 1973 اذ اقامت موسكو جسوراً جوية لنقل العتاد والمعدات الى الجيش السوري والمصري (47).

خلاصة القول كان لدى كل من الصين (واسرائيل) الكثير من الأهداف والاسباب لانشاء تحالف مشترك ضد الاتحاد السوفيتي ، فقد اعتقدت الصين ان (اسرائيل) هي القاعدة المتقدمة في الشرق الاوسط لاضعاف الوجود السوفيتي ، وان السياسة الاسرائيلية المعادية لموسكو ستكمل الجهود التي تبذلها الصين مع الدول العربية من اجل الابتعاد عن التعاون مع الاتحاد السوفيتي (48).

لكن التغير الاهم الذي حدث في الصين هو وفاة كل من ماوتسي تونغ وشوان لاي عام 1978 واللذان كانا يعتمدان على سياسة الاصلاح والانفتاح مما اجبر القيادة الصينية التي اعقبتهما الى التخلي عن هذه السياسة ومبادئ الصراع الطبقي الذي سيطر على الصين في عهد الثورة الثقافية لذلك تخلت الصين عن عدائها للرأسمالية وتوجهت نحو سياسة الانفتاح والاستثمارات للشركات الكبرى وكان للشركات الاسرائيلية الحصة الكبيرة من هذا الانفتاح ، فقد ادركت السياسة الجديدة ان المفتاح لتقدم الصين يكمن في التعاون مع الغرب حيث المال والتكنولوجيا وعلى هذا الاساس تخلت الصين عن سياسة تكوين معسكر مع الدول النامية ودخول المعسكر الشرقي (49).

ان التطور الاخر والمهم في السياسة الصينية تجاه (اسرائيل) وموقف الصين من العلاقات العربية وقضاياه المصيرية ، هو بداية الصلح الذي تمت الاشارة اليه سابقاً بين بعض الدول العربية و(اسرائيل) اذ تم التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد التي افضت الى اقامة علاقات دبلوماسية بين مصرو(اسرائيل) ، وبعدها انطلقت مسيرة السلام في مؤتمر مدريد عام 1992والتي مثلت اول حوار جماعي بين العرب و(اسرائيل) وتبعه اتفاقية اوسلو ووادي عربة

واقامة علاقات كاملة بين كل من السلطة الفلسطينية والحكومة الاردنية – الاسرائيلية (50) كل هذه الخطوات مهدت الطريق لإقامة علاقات صينية –اسرائيلية وفي عدة مجالات هي:

اولاً: القطاع السياسي والدبلوماسي: سجل اول اتصال سياسي دبلوماسي رسمي صيني السرائيلي تحديدا في ايلول عام 1988 في اجتماع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز مع نظيره الصيني كيان كي تشين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة اذ اكد الطرفان في اللقاء على دفع جهود السلام في الشرق الاوسط نحو الامام وفرض لغة الحوار والسلام على لغة السلاح والتهديد (51).

وفي شباط عام 1989 التقى وزير الخارجية الصيني كيمان كي تشين بنظيره الاسرائيلي موشي ارنز في باريس اذ نتج عن اللقاء الاتفاق على امكانية اقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ولكن بشرط وجود تقدم نحو عقد مؤتمر دولي لحل قضية فلسطين وفتح قناة اتصال دائم من خلال بعثتيهما في الامم المتحدة (52). حاولت (اسرائيل) الاستفادة من الصين ذات العلاقات الجيدة مع الدول الشرق اوسطية (الدول العربية ، ايران) للضغط على هذه الدول في اقامة علاقات مستقبلية مع (اسرائيل) مع التأكيد على التأثير على الموقف الصيني في مجلس الامم فيما يتعلق باسرائيل وهو ما حاولته الوفود الاسرائيلية اثناء زيارتها للتأثير على الصين (53).

قام رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين بزيارة هي الاولى من نوعها الى الصين في تشرين الاول عام 1993 الى الصين ادت الى دفع العلاقات بين الطرفين الى التقدم في مجال التعاون السياسي ، وتكررت الزيارات عبر زيارة نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي بزيارة خاطفة استمرت لساعات في 23 آب 1997 والثانية في 25 آذار 1998 كان الهدف منها توحيد المواقف وتعزيز العلاقات ورفع التمثيل الدبلوماسي وتوحيد القرار السياسي للصين تجاه (اسرائيل) في جلسات مجلس الامن (54).

وعلى اثر تلك الزيارات تسارعت وتيرة التحسن في العلاقات بين الدولتين اذ تم الاتفاق بالسماح لحاملي جوازات السفر الاسرائيلية بدخول الصين مباشرة بدون تأشيرة دخول ، كما بدأت الجهات العلمية الرسمية بدعوة نظرائها الاسرائيلية لحضور المؤتمرات والندوات ، كما تم فتح قسم اللغة العبرية بجامعة بكين ، وبدأت اللقاءات الدولية بين ممثلي الدولتين بالاجتماع في الامم المتحدة وتجاوز الامر الى فتح مكاتب وشركات رسمية للطيران في كلا الدولتين ، ومكاتب للدراسات الاكاديمية الصينية في تل ابيب وبالمقابل السماح لفتح معاهد الترجمة واللغة العبرية في بكين لتقديم الخدمات الاكاديمية والتسهيلات الدبلوماسية لطلبة البعثات الاسرائيلية (55).

عكست زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمن لاسرائيل للمدة من (11-17) نيسان عام 2001 مدى التطور في العلاقات بين البلدين اذ استمرت الزيارة ما يقارب اسبوع وهو يدل على رؤية الصين لاهمية علاقتها (بإسرائيل) ورافق الرئيس وفد كبير تكون من عشرة وزراء لمختلف الاختصاصات اثمر عن التوقيع على عدة مشاريع استراتيجية مستقبلية تربط وتعزز العلاقات بين الطرفين لم يتم الفصح عنها اذ صاحب الزيارة سرية تامة لتفاصيل الاتفاقيات بين الطرفين (⁵⁶⁾.

ولابد من الاشارة الى ان وعلى الرغم من هذه التطورات في العلاقات بين الطرفين ومدى فائدتها ولاسيما لاسرائيل ، لكن الخطوات الصينية تجاه تلك العلاقة اتسمت بالحذر الشديد والتعتيم الاعلامي فالصين لم ترغب ان

تفضي علاقتها مع (اسرائيل) الى فقدان صداقتها ومصالحها مع الدول العربية ، فالسياسة الصينية البراغمانية كانت تدخل في حساباتها الخارجية وعلاقاتها مع الدول اقليميا ودوليا ومقدار الربح والخسارة وتفضيل المصالح الصينية بالدرجة الاولى فوق كل الاعتبارات الاخرى.

ثانياً: القطاع الاقتصادي والتجاري

اولت السياسة الإسرائيلية الجانب الاقتصادي وتحديدا الزراعي اهمية كبيرة وعدته اهم مدخلاتها الإساسية لاقامة العلاقات الاقتصادية مع الصين التي كان لها توجه مميز نحو الزراعة واعتمادها بشكل كبير عليها ، حيث منحت الحكومة الاسرائيلية الهبات المالية التي تسهم بالنشاط الزراعي وفتح افاق التعاون مع الصين اذ زارت الاخيرة الوفود الاسرائيلية المتخصصة في مجالات الري والطاقة الشمسية ومكافحة الافات الزراعية وزراعة المناطق الجافة واستخدام الاساليب الحديثة في الزراعة (⁵⁷) وقد رافق تلك الوفود افتتاح المكاتب الرسمية والتمثيل التجاري في كلا البلدين عام 1994 ومما يدل على ازدياد حجم العلاقات التجارية بين البلدين ، وقدرت قيمة التعاملات المالية بهذا المجال بـ 1994 ومما يدل على ازدياد حجم العلاقات التجارية بين البلاين ، وقدرت قيمة التعاملات المالية بهذا المجال بـ 1998 خلال زيارته للصين مزرعة نموذجية مساحتها 200 هكتار في كلية الزراعة في جامعة بكين وبتنفيذ اسرائيلي ، وإذا ما عرفنا ان 85% من مواطني الصين هم مزارعين لذا استطاعت تلك الشركات من تشكيل قاعدة كبيرة في الاقتصاد الصيني في مدة وجيزة (⁵⁸) . وكما يلاحظ ان معظم الزيارات التي قام بها الوزراء الاسرائيليون تميزت بالصفة التجارية وبحث افاق التعاون في مجالات المياه والكهرباء والنقل وصناعة السيارات ، فعلى سبيل المثال اصطحب رئيس الوزراء الاسرائيلي وازمان في 25 نيسان عام 2000 اربعون شخصية سياسية واقتصادية يمثلون رجال الاعمال المتخصصين في قطاع التكنولوجيا وقطاعي الزراعة والطاقة وهؤلاء يشكلون الجزء الاساسي لمجالات التعاون بين الطرفين ، فضلا عن التعاون العسكري والتقني بين المؤسسات الحكومية لكلا البلدين.

ثالثًا: القطاع العسكري والتكنولوجي:

اوجدت الشركات الصينية التسليحية ضالتها في قطاع الصناعة العسكرية الاسرائيلية نتيجة الصراعات الاقليمية التي خاضتها الصين في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي وبسبب تفوق وتقدم الصناعة العسكرية والخبرة المهرية للتكنولوجيا الامريكية الى (اسرائيل) والاستفادة منها في تقوية مجالاتها العسكرية (60).

يعود الفضل في فتح قنوات التواصل بين البلدين التي اتسم بالسرية التامة الى رجل الاعمال الاسرائيلي شاؤول ايزنبرغ والذي استمرت علاقاته بصورة سرية مع الصينيين الى نهاية عقد الثمانينات وقد بلغ حجم التداولات المالية ب (3.5) مليار دولار في هذا العقد ، واعلن بعدها بصورة علنية عن العلاقات العسكرية عندما تم الاعلان عن تزويد (اسرائيل) للصين بمدافع 105 ملم وتحديث دبابات (تي -62) السوفيتية الصنع، فضلا عن اجهزة الرادار والنظم الدفاعية الخاصة بصواريخ (جو-جو) واجهزة التجسس وطائرات الاستطلاع واجهزة الرؤيا الليلية ((61)) واستمرت العلاقات في التقدم والتفاعل العسكري بين البلدين عبر افتتاح (اسرائيل) رسميا مركزاً للعلوم والتكنولوجيا في بكين في 16 حزيران عام 1999 والذي من صميم عمل تلك المؤسسة هو تطوير الابحاث النووية والذرية برئاسة البروفسور الاسرائيلي يوسف شلهين احد علماء الذرة المشهورين في هذا المجال ، وعد هذا المشروع احد

المؤشرات القوية على تأسيس علاقات عسكرية متقدمة وبناء جبهة تعاون عسكري مشترك سعت الصين لانشاؤها ردا على الدول الاوربية والامريكية بعد اعلانها الحد من التعاون العسكري مع الصين (62).

واستمر نمط التفاعل بين البلدين وبوتيرة متسارعة وتكثيف الزيارات للخبراء الاسرائيليين في مجال التصنيع العسكري ومن مستويات رفيعة في جهاز الموساد الاسرائيلي والصناعة حتي اصبحت (اسرائيل) المصدر الاول للتكنولوجيا الحربية للصين ، وركز التعاون بينهم على تطوير الطائرات الصينية (أف 15) والتي عدت نسخة من الطائرة الاسرائيلية الليلية (لايف) وطائرة التجسس (فالكون) والتي قدرت قيمة الصفقة في ايار عام 2000 بـ (2.5) مليار دولار (63) والذي يدل على مدى قوة التعاون الذي وصل اليه البلدان وقدر حجم التعامل الذي وصل من بداية عام 1990 ولغاية مطلع عام 2000 الى تسع مليارات دولار ، على الرغم من ان هذا التعاون قد ادى الى توتر في العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية بسبب رصد اجهزتها الاستخباراتية بوجود تعاون عسكري صيني – ايراني وامدادها بالتكنولوجيا الامريكية الى الصين يتعارض مع مصالحها الدولية ، لاسيما ان الصين الشعبية في حالة صراع مع تايوان (حليفة الولايات المتحدة) وان تطوير الترسانة الصينية سوف يهدد تايوان وهو ما تعده الولايات المتحدة تهديد لأمنها ، كما ترفض الولايات المتحدة ان تكون (اسرائيل) حليفها الرئيسي في المنطقة هو السبب في تهديد المصالح الامريكي دولياً (65).

المبحث الثالث

موقف المصالح الصينية من الصراع العربي - الاسرائيلي

يمكن تعريف المصالح السياسية او بمعنى ادق السياسة الخارجية بأنها مجموعة من القرارات والاجراءات المتعلقة بسياسة الدولة ، والتي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها الخارجية مع الدول الاخرى من اجل تحقيق اهدافها ومصالحها القومية ، فهي اذن ممارسة الدولة للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب من اجل استمرارية نظامها السياسي⁽⁶⁶⁾ لهذا نجد صعوبة في البحث في السياسة الخارجية الصينية في تحديد المتغيرات التي تحرك سياستها الخارجية تجاه الدول العربية من جهة و (اسرائيل) من جهة اخرى ، وبحث اسباب المتغيرات لصناع القرار في السياسة الخارجية مع تأثير عامل متغير اكثر من غيره ضمن حقبة زمنية معينة.

ان الباحث في تاريخ السياسة الخارجية الصينية نحو الشرق الاوسط يدرك ان للصين اطماعاً توسعية لبسط نفوذها خارج منطقة الشرق الاسيوي لتصل الى مناطق اخرى بعكس ما كانت عليه خلال الحرب الباردة ، فقد كانت سياستها في منطقة الشرق الاوسط مقيدة بشكل اساسي باعتبارات عقائدية لها علاقة بالنهضة الاقتصادية الصينية وامكانية حصولها على النفط والمال العربي .

ان الحديث عن العلاقات العربية-الصينية وفق المفهوم او الفكر الصيني له اهمية خاصة بعد تنامي قوة الصين نهاية القرن العشرين ودخولها للقرن الواحد والعشرين وتعاظم دورها السياسي والاقتصادي وتبنيها للمهام الرئيسية

الثلاث للشعب الصيني وهي (مواصلة تعزيز مسيرة التقدم والتحديث) و (انجاز قضية توحيد البلاد) و اخيراً (الحفاظ على السلام العالمي) وجاءت هذه المفاهيم للتخفيف من هيمنة الولايات المتحدة والثقل العسكري والاقتصادي وفق مفهوم احادي القطبية (68).

عدت المنطقة العربية والعلاقات الخارجية معها احد ادوات هذه المفاهيم الاستراتيجية للسياسة الصينية من خلال حديث المسؤولين الصينيين في محافل دولية عديدة في الدعوة الى اتحاد شرق اسيا الذي تقع فيه الصين مع غرب اسيا وافريقيا الذي تقع فيه البلاد العربية، ذلك الاتحاد الذي يؤدي الى التأثير في مسيرة الاحداث الدولية وولادة تعددية الاقطاب ، وهو الامر الذي لا ترغب فيه الولايات المتحدة الامريكية والذي جعلها تخصص قسما كبيرا في سفارتها الامريكية في بكين لمراقبة الاتصالات والتعاون ما بين الصين والبلاد العربية (69).

وكانت هناك ثلاث عوامل اساسية تحدد وتوجه السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط والبلاد العربية هي: العامل الاول: البعد الجيوستراتيجي

تعد الصين الشعبية من الدول العظمى ، فهي عضو دائم في مجلس الامن الذي تسيطر عليه الدول الغربية ، لكنها تنتمي الى دول العالم الثالث بحكم موقعها الجغرافي وهذه الخصوصية تعد عاملاً محدداً في سياستها الخارجية وقد حتم هذا الموقع عليها الى تدخل في حروب ونزاعات اقليمية ودولية الغاية منها حماية مصالحها ، وهذا يفسر دخول الصين في سبع حروب عسكرية خلال القرن الماضي ضد تايوان وكوريا الجنوبية والهند واليابان وروسيا والولايات المتحدة الامريكية(70).

لذلك وعلى الرغم من بعد المسافة بين العالم العربي والصين الا انه كان ضمن الاستراتيجية الصينية الخارجية وابرز قضاياه هي الصراع العربي – الاسرائيلي ، فقد أكد الاب الروحي للصين ماوتسي تونغ على ضرورة الاهتمام بالمصالح العربية كونها البوابة الى الصين لاسيما من الغرب لذلك تسعى السياسة الصينية الخارجية الى الاستقلالية في سياستها بعيداً عن بيئتها المعقدة وعدم الارتباط بالاستراتيجية مع القوى الكبرى ومن هذا الجانب عدت المنطقة العربية المجال الحيوي للصين والذي يعكس طبيعة مصالحها ولذلك رتبت اوضاعها الدولية على اساس يكون لها القدرة الكبيرة في التاثير على مجريات الاحداث ، ومع ذلك الا انه ظل دورا محكوما بعدة عوامل هي (٢٥):

- 1. البعد الجغرافي الواسع بين الصين والمنطقة العربية والذي ادى بدوره الى غياب التفاعل والاتصال السياسي والتاثير بالقرار السياسي للبلاد العربية.
- قدرة الصين المحدودة في المجالات السياسية والاقتصادية مقارنة بالقوة الامريكية والاتحاد السوفيتي ونفوذ هاتين القوتين في الشرق الاوسط.
- 3. التطور الكبير في التقارب الصيني الاسرائيلي وحاجة الصين الى الدعم السياسي من قبل (اسرائيل) حليفة الولايات المتحدة فضلا عن الدعم العسكري وتطوير الالة الحربية الصينية التي كانت بأمس الحاجة نتيجة سياسة العزلة والتضييق التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية على حساب المصالح العربية الاقتصادية الذي استطاعت الاستفادة منه طيلة السنوات السابقة.

العامل الثانى: البعد الايديولوجى والعقيدة السياسية:

تعد الصين دولة اشتراكية ذات عقيدة ماركسية بمفهومها اللينيني ، وإضاف لها الاب الروحي الزعيم الراحل ماوتسي تونغ خلال مسيرته النضالية البعد الايديولوجي للمسيرة في السياسة الخارجية على اعتبار ان السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية والديمومة لها⁽⁷³⁾.

وعلى ضوء هذه المعطيات يأتي القرار الصيني للقادة من خلال تحليلهم للعقيدة السياسية وفق منظور المصالح القومية التي هي فوق كل اعتبار ، وان تكون في محدد واحد او جانب واحد من السياسية وهذا يستند الى نظرتهم في السياسة الخارجية اما مع الاستعمارية او مع الاشتراكية ومن الصعب الوقوف مع الاثنين وليس هناك طريق ثالث لهما ، ولهذا فأن مشكلة الصين التي سارت عليها في بداية الاستقلال هي وقوفها مع الجبهة المناوئة للاستعمار والوقوف مع الحركات التحررية والثورية ومرت هذه السياسة تبعا للمتغيرات الداخلية التي رسمت الملامح للسياسة الخارجية بعدة مراحل هي :

المرحلة الاولى: بعد نجاح الثورة الصينية عام 1949 وحتى اواخر الستينات كانت السياسة الصينية تجاه البلاد العربية بأنها الحامي للحركات الثورية وتنشر الفكر الماركسي اللينيني في العالم(74).

المرحلة الثانية: لقد تغيرت السياسة الصينية تجاه الشرق الاوسط بعد الثورة الثقافية عام 1966 وتأثر ذلك مع تأزم العلاقات الصينية-السوفيتية وتبني سياسة المعارضة للهيمنة والتدخل السوفيتي الامريكي في شؤون دول الشرق الاوسط(75).

المرحلة الثالثة: تميزت السياسة الصينية خلال عقدي السبعينات والثمانينات بانها تبنت تحسين علاقاتها مع الدول العربية التي لها علاقة جيدة مع الغرب وسيئة مع الاتحاد السوفيتي ففي عام 1971 استعادت الصين مقعدها في مجلس الامن الدولي وأقامت علاقات دبلوماسية مع الكويت وتركيا وايران ولبنان وقبرص والاردن عام 1977 وتقديم العون والمساعدات للدول المناوئة للاتحاد السوفيتي للتخفيف من هيمنته مثل مصر والسودان وعارضت بشدة حرب حزيران عام 1967 والعدوان الذي شنته (اسرائيل) بمساعدة الولايات المتحدة واحتلال الاراضي العربية (76).

المرحلة الرابعة: تميزت هذه المرحلة في مرحلة التسعينات من القرن الماضي بتغير السياسة الصينية تجاه الشرق الاوسط اذ مالت سياستها الى الواقعية عبر الاهتمام بالدرجة الاولى بالبناء الاقتصادي وتسخير السياسة الخارجية لهذا الغرض، واكدت على تبنيها نهج الدبلوماسية المستقلة، لذا اصبحت الواقعية اساس الاستراتيجية الصينية الخارجية (٢٦) ، عبر تبادل الزيارات الرسمية بين القادة الصينيين ورؤساء دول الشرق الاوسط وزيادة التبادل الاقتصادي والتجاري والثقافي ، وجذب راس المال العربي ولاسيما الخليجي للاستثمار في الصناعات الصينية، ودعت الصين الى حل النزاعات بالطرق التفاوضية والسلمية، وتبلور ذلك في تصريح الرئيس الصيني جيانج اج في عام 1994 ((ان سياسة الصين يجب ان تعارض الهيمنة الامريكية على العالم ، ودعم الدول المعارضة بالطرق السلمية للسياسة الامريكية مثل ايران وغيرها والتأكيد على استمرار السلم الدولي لأهمية اقتصاد الصين) (87).

العامل الثالث: البعد الاقتصادي

لقد بدأت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي والاصلاح السياسي منذ العام 1978 كون الاقتصاد من اهم عوامل الاستقرار السياسي وضمان الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات الخارجية عبر تحقيق مجموعة من الاهداف واهمها زيادة الصادرات الى الخارج وتحقيق الميزان التجاري والحصول على اسواق وموانئ جديدة وزيادة حصولها على الواردات من العملات الصعبة التي تحتاج لتطوير صناعاتها واستخدام التكنولوجيا المتقدمة لرفع كفاءة الانتاج و ايضا تشجيع الاستثمارات الخارجية ونجاحها في الدول التي تملتك سيولة نقدية كبيرة لاسيما الدول العربية الخليجية وفتح قنوات الاستثمار في جميع المجالات (80).

ومن هذا المنطلق تم التركيز في السياسة الخارجية الجديدة الواقعية الى الحاجة الماسة الى التمويل المالي والنفط العربي ، فاصبح الشرق الاوسط مع اطلالة القرن الواحد والعشرين شريكاً استراتيجياً من خلال التدخل في حل قضاياه الخلافية بالطرق الدبلوماسية لاسيما الصراع العربي—الاسرائيلي والغزو الامريكي للعراق(81) ، لذا شاركت معظم الدول العربية الصين في هدفها الاساسي في السياسة الخارجية عبر بيع النفط العربي لها واصبحت من اهم البلدان المستوردة له من السعودية والكويت وايران وبناء مشاريع اقتصادية نفطية وبترولية مختلفة (82). العامل الرابع: المحددات السياسة الخارجية الصينية

عند انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دخلت السياسة العالمية نحو القطبية الوحيدة، وهذا ما اكده قادة الحزب الشيوعي الصيني في الكثيرمن مؤتمراتهم وتحول النظرة العدائية الامريكية التي كانت موجهة الى الاتحاد السوفيتي الى الصين، مع بقاء الولايات المتحدة قطباً وحيدا، وترجم هذا واقعيا عند نفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1993 مما خلق وضعاً دولياً جديداً وبيئة سياسية قلقة ومناخاً سياسياً جيداً كان على الصين ان تتعايش معه وتحافظ على مصالحها خلاله وهذا يتطلب وضع سياسة جديدة الى جانب السياسة الاقتصادية والسياسة العسكرية ، لاسيما بعد تعرض الصين الى المضايقة الامريكية في تعاونها العسكري مع الدول العربية وقضاياه المصيرية ومحاولة الولايات المتحدة تجميد النفوذ الصيني في المنطقة العربية ونجاحه في المناطق الساخنة ، وظهر ذلك بعد صفقة الصواريخ الصينية ذات المدى الاستراتيجي المتوسط للسعودية عام 1998 وبعد صفقة الصواريخ الصينية عام 1998 (83).

وقد تمخضت تلك الضغوط عن تهديد الصين برفع التعرفة الكمركية على السلع الواردة منها للولايات المتحدة الامريكية، والغاء ميزة الدولة الاولى بالرعاية في المجالات التجارية، ففي العام1992 رفض مجلس النواب الامريكي تجديد قرار الرئيس الامريكي الاستمرار بالمعاملة التفضيلية للصين، كما اشترط المجلس الحصول على تأكيدات صينية بشأن الحد من صادراتها النووية من الصواريخ الطويلة المدى الى مناطق التوتر العالمي(84).

لقد كانت ردود الفعل الصينية تجاه هذا التصعيد متفاوتة مع استمرار التحذيرات الامريكية من الغاء المزايا الممنوحة لها والشعور بحرب امريكية مستقبلية ضدها ، لذا سعت الصين الى تطوير قدراتها العسكرية وانتهاج سياسة مستقلة والحفاظ على التوازنات مع الدول العربية، واستمرار بيع اسلحتها الى دول المنطقة واشعار جميع الاطراف الدولية والاقليمية بقدراتها وتأثيرها في القرار والتوازن الدولي(85).

وحتى تتمكن الصين من تخفيف الضغوطات الغربية والامريكية عليها، اقامت في 24 كانون الثاني عام 1992 علاقات دبلوماسية مع (اسرائيل) ، الغاية منها تحقيق نوع من التوازن السياسي مع القوى الكبرى لاسيما ان لاسرائيل نفوذ وسلطة وتأثير في القرار الامريكي ،فضلا عن رغبة (اسرائيل) ومنذ خمسينات القرن الماضي في اقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين حليفة العرب لكسب ودهم عن طريق البوابة الصينية ،اذن هي منفعة مصلحية متبادلة لكلا الطرفين، والعلاقات العربية هي احدى الجسور لتمرير المصالح المشتركة بين الصينيين والاسرائيليين.

وعلى هذا الاساس فمنذ عام 1992 تبنت الصين سياسة جديدة تجاه القضية الفلسطينية، فقد اكدت تأييدها للمبادئ التي تقول بان القضية الفلسطينية يتم حلها من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الارض مقابل السلام، وتحل الخلافات بالجهود المشتركة للاطراف المعنية ومساعدة المجتمع الدولي والتزام القيادة الفلسطينية بالاعلان عن رأيها والالتزام بالنهج السلمي امام المجتمع الدولي وتقديم الدعم العربي لها (86).

واستطاعت العلاقات الاسرائيلية-الصينية ، من التاثير في سير العلاقات العربية-الصينية لاسيما في المجال العسكري ، اذ تعد (اسرائيل) ان اي دعم عسكري صيني للدول العربية يؤدي الى الاخلال في توازنات الشرق الاوسط الامنية وبالتالي هو تهديد مباشر لأمنها، لذا نجد ان الصين بدأت تسير وفق سياسة التسويف والحياد في سياستها تجاه الصراع العربي-الاسرائيلي من اجل ديمومة المصالح المشتركة بينهما (87) وشهدت الاعوام اللاحقة من عقد التسعينات وبدايات القرن الحادي والعشرين تطوراً كبيراً في العلاقات الصينية-الاسرائيلية عبر تبادل الزيارات ومن اعلى المستويات في كلا الدولتين وعقد الاتفاقيات وانشاء المراكز البحثية والتطويرية ونقل التكنولوجيا المتطورة في كاله المحالات العسكرية والتقنية الى الصين.

ان الهدف الاساسي من تحسين تلك العلاقات هو حاجة الصين الى التكنولوجية العسكرية والصناعية التي تتميز بها (اسرائيل) اذ ان الاخيرة تمتلك قدرة عسكرية هائلة يمكن ان تساعد الصين في بناء قاعدة عسكرية صلبة لانها تعيش في بيئة غير مستقرة، فضلا عن رغبتها في استعادة تايوان الى الوطن الام وهذا الهدف يحتاج الى استراتيجية دفاعية حديثة والى اسلحة متطورة وتقنية عالية (88)، ومن هذه الاستراتيجية والرؤية الجديدة الواقعية للمصالح شخصت الصين جملة من الاهداف وراء تحسين العلاقات مع (اسرائيل) على الرغم من ان هذه العلاقات سوف تتعكس سلبا على العلاقات العربية-الصينية لكنها تدرك ان هذه العلاقة تحقق لها مجموعة من الاهداف الاستراتيجية (89)

- 1. نجاح ستراتيجية الصين تجاه الولايات المتحدة الامريكية لاسيما في مجالات التسهيلات التجارية ودعم الكونغرس الذي يديره اللوبي اليهودي والذي ترك صداه لدى الدوائر الحكومية المتعددة.
 - 2. انشاء العلاقات مع (اسرائيل) يمكنها من الوصول الى التقنية والتقدم الغربي.
- 3. ادرك صانعي القرار في الصين انه من الاهمية المستقبلية (لأسرائيل) في الشرق الاوسط وخلق منافسة قوية مع الانظمة العربية التي تحاول استمالة الموقف الصيني وتقديم العروض والتسهيلات التجارية مقابل وجود منافس قوي لهم في (اسرائيل) استمالة الصين له، وسيكون المتغير في الاخير هو لمصلحة الصين.

4. انهاء العزلة الدولية للصين التي فرضتها الانظمة الغربية وبالتالي الغاء العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية عليها منذ عام 1983.

وعلى الرغم من كل ذلك حاولت الصين ان تظهر الاهتمام والحفاظ على العلاقات مع الشرق الاوسط عبر سياستها الوسطية في علاقاتها مع الجانب العربي من جهة و(اسرائيل) من جهة ثانية خدمة لمصالحها القومية العليا.

الخاتمة

توصلت الدراسة في هذا البحث الى جملة من المتغيرات في العلاقات الدولية وخلال حقب تاريخية مختلفة ، فرض عليها الواقع او المناخ السياسي العالمي لخريطة هذه العلاقات بين الاطراف الثلاث الرئيسية (العربية الصينية –الاسرائيلية) تركيبة هذه العلاقات وفق منظور المصلحة الشخصية لكل دولة وهي :

- 1. هناك مجموعة من العوامل شكلت فيما بينها ضوابط لسياسة الصين الخارجية تجاه العرب، اذ اسهمت العلاقات العربية مع الصين في رسم دور محدود لعلاقات الصين مع (اسرائيل) ، وتطورها البطيء، كانت هناك محددات للسياسات العربية تجاه الصين مع اختلاف الدرجات والاهداف بسبب تعدد الدول العربية وبالتالي تعدد اهدافها، وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية ،فضلا عن هناك ارتباطات بين معظم الدول العربية مع الدول الغربية مع الدول الغربية ، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية، فالدول العربية تخضع لضغط من الدول الغربية في طبيعة علاقاتها مع الصين.
- 2. اقامة علاقة مع الصين اهمية بالغة وهذا أمراً لا جدال فيه، لا لكونها تحتل مركزاً محورياً في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وتمتلك حق النقض بوصفها احدى الدول الخمس، بل للروابط التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تربطهما معاً فضلا عن مواقف الصين المتعددة الداعمة للقضايا العربية.
- 3. اتبعت الصين في سياستها مبدأ التوازن الحذر والدقيق بين كل ما يتعلق بالقضايا العربية ومصالحها مع دول العالم العربي من جهة و (اسرائيل) من جهة اخرى، فقد اكدت الاحداث عبر التاريخ ان سياسة الصين تجاه البلدان العربية كانت علاقات مصلحية اذ اعطت الصين التنمية الاقتصادية الاولوية في سياساتها الخارجية ولذلك وظفت الاقتصاد في بناء القدرات الذاتية والتقدم والتطور وانها كانت تأخذ في الحسبان ان للنفط العربي من الضروريات القصوى في التنمية الصينية، وكانت تطمح ان تكون قوة قطبية صاعدة، فبناء التحالفات ضمن مفهوم السياسة الصينية يقوم على اساس المصالح وضمان تدفق النفط العربي من القضايا الاساسية في اسية الصين الخارجية.
- 4. مرت العلاقات العربية الصينية بثلاثة مراحل مختلفة تطور عبرها الموقف الصيني من القضايا العربية وابرزها القضية الفلسطينية وتأييد الحقوق العربية ورفضها المتواصل لاقامة علاقات دبلوماسية مع (اسرائيل) ، لكن موقف الصيت تبدل تجاه (اسرائيل) عند نهاية القرن الماضي وفتح علاقات معها خصوصاً في المجال العسكري والامني والتكنولوجي وعلى الرغم من تحالف (اسرائيل) مع الولايات المتحدة الامريكية، والذي تجده الصين عاملاً الجابيا من خلال قناعة الصين الكبيرة بمدى تأثير اللوبي الصهيوني في سياسة الولايات المتحدة الامريكية والاستفادة

من العزلة والقيود التجارية التي فرضتها الولايات المتحدة من خلال تأخذ العلاقات مع (اسرائيل) وسعت ايضا من ايجاد حالة من التوازن السياسي والاقتصادي وتغير في الاستراتيجية الصينية عبر البحث عن خيارات بديلة للبترول العربي من اقامة علاقات مستقبلية مع دول اسيا الوسطى وايران وروسيا وهذا يخفف من الضغط العربي المتصاعد والتبعية المستمرة للولايات المتحدة ، وهذا يفسر اصرار الصين على دعمها وتعاونها مع ايران والمحاولة في تشكيل قوة قطبية متماسكة في وجه الضغوط الامريكية وتعاونها مع (اسرائيل) من جهة ثانية .

- 5. من الصعب على البلدان العربية بناء تحالف قوي مع الصين من دون اجادة لغة المصالح والتفاوض التي تؤمن بها وتعمل الصين ضمن نطاقها ، وتحتاج البلدان العربية الى قوة مثل الصين تدعم مواقفها وتساندها في سياستها لترجح كفة التوازن العربي، لكن وسط ضعف وانقسام وتبعية عربية لم تنجح مساعي التحالف العربي-الصيني لوقت طويل .
- 6. كان للدور العربي تاثير كبير في اقامة علاقات صينية-اسرائيلية ولمدة ليست بالقصيرة خلال اربعة او خمسة عقود حالت دون قيام هذا التعاون لكن المتغيرات الدولية ولغة المصالح تغلب كل الاعتبارات السياسية والعرب ليس لديهم ما يقدمونه للصين في اطار مفهوم المصالح، فكان من الصعب ان يستمر مثل هذا التحالف من دون خلق قواسم ومصالح مشتركة تدعم فرص بناء واستمرار هذا التحالف.
- 7. الجدير بالدبلوماسية العربية ان تضع مصالح بلدانها فوق كل الاعتبارات، فالصداقة التي تستند الى المثل وحسن النيات عمرها قصير في عرف السياسة الدولية، ولكن الصداقة التي تقوم على المصالح المشتركة اجدى وانفع واطول عمراً.
- 8. ادركت الصين ان حماية مصالحها القومية التي انتهجتها في نهاية القرن الماضي وتحديداً في العام 1992 هي من يجب ان ترسم وفقها علاقتها الدبلوماسية مع دول العالم لان خدمة بلادها تفوق كل الاعتبارات الاخرى.
- 9. وختاماً تفتح الدراسة افاق البحث والمتابعة باتجاه استشراف مستقبل العلاقات العربية-الصينية المشتركة ، كما انها من الممكن ان تطرح سؤالا هاماً حول مدى امكانية تطور الموقف الصيني تجاه القضايا العربية في ظل التطور المستمر في العلاقات الصينية-الاسرائيلية وهل ونجحت الصين في سياسة امساك العصا من الوسط لإرضاء جميع الاطراف العربية والاسرائيلية ونجحت الصين في ان تكون قوة مؤثرة في التوازن الدولي.

المصادر

- 1. جمال علي مهران، العلاقات العربية-الصينية في ظل اوضاع عالمية جديدة ، مجلة شؤون عربية، العدد (76) ، جامعة الدول العربية، القاهرة، كانون الاول، 1993، ص 8-9 .
 - 2. Shichor, the middle china's foreign policy, 1949 -1977, p.28.
 - 3. lib, p.29.
- 4. عبد الاسدي ، العلاقات الاسرائيلية-الصينية ، مجلة شؤون الاوسط، العدد (76)، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت ، حزيران ، 2000، ص 149–155.

- احمد سليم البرصان، السياسة الخارجية الصينية والشرق الاوسط، مجلة الشرق الاوسط، العدد (57)،
 مركز دراسات الشرق الاوسط، بيروت،1994، ص40.
- 6. فؤاد مطر ، بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل ، الطبعة الثانية، دار القضايا للنشر،
 بيروت، 1975، ص83.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1994، اشراف برهان دجاني(1965–1978) ، بيروت ، 1978، ص 318.
- الدولية على المناس المن
- 9. صلاح هادي علوان ، نظرة الى مركزي الاستقطاب العربي-الصهيوني، دار الحرية للطباعة ، بغداد، 1982، ص 152.
 - 10. جمال على زهران، مصدر سبق ذكره، ص8.
- 11. محمد ناجي محمد حبيب، تقويم تجربة البناء الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية 1949–1995 ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1996، ص 177–179.
 - 12. جمال على زهران، مصدر سبق ذكره، ص18.
 - 13.محمد ناجى محمد حبيب، مصدر سبق ذكره، ص178-184.
 - 14. احمد سليم البرصان، مصدر سبق ذكره، ص 40-41.
 - 15. المصدر نفسه.
 - 16. صلاح هادي علوان، مصدر سبق ذكره، ص160.
- 17. السوق المرشحة للازدهار قريبا، الصين: تصدير السلاح الى العرب، مجلة الاسبوع العربي، العدد (1598)، 1990/5/28، بيروت، ص33.
 - 18. المصدر نفسه، ص34.
 - 19. سامي منصور ، تجاره السلاح والامن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص87–115.
- 20. سعد فاعور ، صواريخ الريح الشرقية في السعودية، مجلة الموقف العربي، العدد (313)، 1988/4/17، الرياض، ص 20-23.
 - 21. احمد سليم البرصان، مصدر سبق ذكره، ص40.
- 22. محمود علي الداوود ، العلاقات الصينية مع منطقة الخليج العربي وتأثيراتها الاقليمية ، مجلة شؤون سياسية العدد (5)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة الثانية، 1995، ص 106.
 - 23. احمد سليم البرصان، مصدر سبق ذكره، ص41.
 - 24. مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مصدر سبق ذكره، ص320.

- 25. محمد السيد سليم، الصين الشعبية والقضية الفلسطينية ، مجلة السياسة الدولية، العدد (25)، مركز الاهرام، القاهرة، تموز ، 1971، ص 58–63.
 - 26. جريدة الاهرام، القاهرة ، يومى 23-7/24.
 - 27. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 78–83.
 - 28. Yitzhak shichor, the middle east in china's foreign policy (1949–1977) Cambridge university press, 1979,p.p.,27–69.
- 29. سلافة حجازي/ الصين والصراع العربي- الاسرائيلي حتى عام 1980، مجلة شؤون عربية، العدد33، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1983، ص 369.
- 30. أسامة محمد مخيمر، العلاقة بين الصين الشعبية واسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (108)، نيسان،1992، ص259–261، انس مصطفى كامل ، الصين والصراع العربي-الاسرائيلي، مجلة المستقبل العربي،العدد25، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، ص 87.
 - 31. Shichor, op.cit, p.p.145-165.
- 32. خالد زكريا السرجاني ، الموقف الصيني اتزاء المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (90) ، مركز الاهرام ، القاهرة، 1987، ص 93–95.
 - 33. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص59.
 - 34. Michael Brecher, Decisions in Israel's foreign policy (London: oxford university press, 1974), p.125.
- 35. حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية ⊢لاسرايئلية، مجلة السياسة الدولية، العدد (132)، مركز الاهرام، القاهرة، نيسان، 1998، ص 127–130.
- 36. أرون شاي ، العلاقات الصينية الاسرائيلية (الحقائق المعاصرة والاتجاهات المستقبلية) مركز دراسات الامن القومي ، تل ابيب، 2009، ص 23–27.
- 37. محمد خيري الوادي، العلاقات الصينية-الاسرائيلية: الحسابات الباردة ، الطبعة الاولى، دار الفارابي، بيروت، 2012، ص 59-60.
- 38. المصدر نفسه، ص 60-61، غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية الصينية 1968-1988، دراسة في المواقف الصينية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992، ص36. Shichor, op.cit., p.21.
- للمزيد من التفاصيل ينظر: زئيق سوفون، السياسة الصينية-الاسرائيلية 1950-1992 ، في كتاب وزارة الخارجية الاسرائيلية (الخمسون سنة الاولى) ، منشورات كيشر، تل ابيب، 2002، ص 583.
 - 40.محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص61.

- 41. تعرضت الصين في هذا الوقت انفجار الثورة الثقافية ، وظهرت محاولات نحو التجدد والابداع وترك الافكار الماوية القديمة والتحرر من الارث القديم الفكري والاساطير ، مما انعكس سلبا على الوضع الداخلي واصبحت الحكومة في وضع محرج، مما استوجب اتخاذ الإجراءات التعسفية والصارمة تجاه الداخل وعلى السياسة الصينية الخارجية واستعمل الرئيس ماو سياسة تصفية المعارضين لسياسته، وغلق العديد من البعثات الدبلوماسية وقطع العلاقات مع العديد من الدول ، وللمزيد من التفاصيل ينظر: هان سوين : اليوم الاول في العالم : ماوتسي تونغ والثورة الصينية 1949–1975، الطبعة الاولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1979، ص 106–107.
 - 42. عبده الاسدى، مصدر سبق ذكره، ص 149.
 - 43. انس مصطفى كامل، مصدر سبق ذكره، ص 56-57.
 - 44. رون شاي، مصدر سبق ذكره، ص44-49 ، جمال على زهران، مصدر سبق ذكره، ص 24.
- 45. محمد السيد سليم، السياسة الصينية ازاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد7، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 147.
 - 46.محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص69، عبده الاسدي ، مصدر سبق ذكره، ص152.
- 47. صلاح سالم زرنوقة، الصين: التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، مجلة السياسة الدولية ، العدد (132)، مركز الاهرام ، القاهرة، نيسان ، 1988، ص 21–25.
 - 48. صلاح هادي علوان، مصدر سبق ذكره، ص 71-73.
- 49. سلافة حجازي ، الصين والنزاع العربي-الاسرائيلي (من الاربعينات وحتى عام 1982) ، مجلة شؤون عربية، العدد (33-34) ، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1983، على الموقع:

www.sulfhijjawi-p.2

- اسامة محمد مخيمر ، مصدر سبق ذكره،
- 50. وزير خارجية الصين يتوجه الى (اسرائيل) للعب دور في عملية السلام، جريدة الشعب الادرنية، العدد (3380) في 1992/9/16، هاني الياس خضر الحديثي، اتجاهات اساسية في سياسة الصين الاقليمية ، دراسات استراتيجية، العدد (2)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، 1995، ص 33.
 - 51.محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص85.
- 52. هنري كيسنجر، هل ستحكم ست دول العالم؟ ، مجلة عالم السياسية، العدد2، الجزائر، 1991، ص33.
- 53. حسين، ابو طالب، الرؤية الصينية للأمن في اسيا، بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات الاسيوي بعنوان (الامن في اسيا) ، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، 2002، ص13-14.
 - 54. محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص87.
- 55. انطوان شلحت، الصين واسرائيل: العلم في خدمة الدبلوماسية، جامعة كريات اونو، تل ابيب،2009، ص 74-67.

- 56. انطوان شلحت، مصدر سبق ذكره، ص81.
 - 57. المصدر نفسه، ص 83.
- 58. لي وي وجيان، نفط الشرق الاوسط وأمن الطاقة الصيني، مجلة البيت العربي، العدد35، بكين، 2001، ص6-7.
 - 59. انطوان شلحت، مصدر سبق ذكره، ص91.
- 60. مراد ابراهيم الدسوقي، مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعية للصين، مجلة السياسة الدولية ، العدد (124)، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ،1996، ص 83–85.
 - 61. انطوان شلحت، مصدر سبق ذكره، ص44.
- 62. معتز سلامة، الصين والولايات المتحدة الامريكية: جوهر الخلاف ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (126)، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة، 1996، ص 178.
 - 63. محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص86.
 - 64. البترول للصين مقابل السلاح للعرب ، على الرابط:

http:illalbasih.com/vb/showthread

- 65. علي حسين باكير، سور الصين العظيم: الصين وتحديات الشورات في العالم العربي، مجلة مدارات استراتيجية، العدد (9)، مركز الدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، 2011، ص 102-107.
 - 66. Henry A. Kissinger, Domestic structure and foreign policy in James N.Kosenau, New York, free press, 1969, p. 261.
- ينظر ايضاً: نورهان الشيخ، الاستراتيجية الصينية في الشرق الاوسط، مجلة افاق سياسية ، العدد (27)، المركز العربي للبحوث والدراسات ، جامعة القاهرة، نيسان، 2016، ص30-31.
- 67. عاهد مسلم المشاقبة، البعد السياسي للعلاقات العربية-الصينية وافاقها المستقبلية، مجلة الدراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، المجلد (41)، ملحق (1)، الجامعة الاردنية ،2014، ص 378.
- 68. لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الاوسط ،مجلة السياسة الدولية، العدد (145)، تموز 2001، ص96–97.
 - 69. عاهد مسلم المشاقبة، مصدر سبق ذكره، ص 379.
 - 70. جمال علي زهران، مصدر سبق ذكره، ص31.
 - 71. Allen sues and Robert F. Denberjer, china's duturei foreign and economic development in the post MAOERA, Mcjraw-Hill, book, NewYork, 1977.
 - 72. lbid,p.p.5-7.
 - 73. lbid,p.4.

74. Shichor, op. ct.p.9.

- 75. خيري عزيز ، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد (59)، كانون الثاني، 1980. ص 56–65، عاهد مسلم المشاقبة ، مصدر سبق ذكره، ص 383.
- 76. عبد العزيز حمدي، قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في اسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (145) ، متموز 2001، ص69.
 - 77. المصدر نفسه، ص74.
- 78. جين تشونغ جيه، الاطار التاريخي والثقافي للعلاقات العربية-الصينية، مجلة المستقبل العربي ، المجلد (40)، العدد (459)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص55.
- 79. فريد هاليدي، الخطوط الاساسية في نسيج العلاقات العربية-الصينية، صحيفة البيان، (26) كانون الثاني، 2001. متوفرة على الرابط:

www./albayan.co.al/albyan/2001/12/26.

- 80. سرحان العيبي ، العولمة الشرعية ودولة الرفاه: دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة النهضة المجلد (6) العدد (2)، جامعة القاهرة ، 2005، ص 53.
 - 81. فريد هاليدي، مصدر سبق ذكره، ص38.
 - .82 محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص127.
 - 83. اورن شاي، مصدر سبق ذكره، ص123.
- 84. منية الحبيشي، الصين والتنافس الجيوبوليتيكي في المنطقة ، الحرب ضد الارهاب، حلقة نقاشية، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد دراسات الشرق الاوسط ، بيروت، 2017، ص383-384.
- 85. المصدر نفسه، ص382، حسين انما واخرون، الصين واليابان والشرق الاقصى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص59–64.
- 86. يزيد يوسف صايغ، خريطة السوق التسليحية في الشرق الاوسط: من يصدر الاسلحة الى الدول العربية ومن يستورده، جربدة الحياة، العدد 9878، لندن، 16/تشربن الثاني/1990، ص5.
 - 87. محمد خيري الوادي، مصدر سبق ذكره، ص63-65.
- 88. ناصيف يوسف متي ، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية ، مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي محور العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص (132)، محمد ناجى حبيب، مصدر سبق ذكره، ص 34–35.